مقياس قانون العلاقات الدولية

برنامج المحاضرات النظرية :

مقدمة

فصل تمهيدي: العلاقات الدولية

- أهمية العلاقات الدولية و علاقتها بالعلوم الأخرى

الفصل الأول: العلاقات الدبلوماسية

- المبحث الأول: تطور الوظيفة الدبلوماسية و مصادر القانون الدبلوماسي.
- المبحث الثاني: أجهزة العلاقات الدولية و الدبلوماسية
- المبحث الثالث: المزايا و الحصانات الدبلوماسية
- المبحث الرابع: بداية التمثيل الدبلوماسي و نهايته

الفصل الثاني: البعثات القنصلية

- المبحث الأول: إنشاء البعثات القنصلية و نطاق صلاحياتها
- المبحث الثاني: تعيين رؤساء البعثات القنصلية و مباشرة مهامهم
- المبحث الثالث: الوظائف القنصلية و أنواع الموظفين القنصليين و درجاتهم
- المبحث الرابع: حصانات و امتيازات الموظفين القنصليين.

المراجع :

- 1 على صادق أبو هيف، القانون الدبلوماسي، منشأة المعارف.
- 2 صلاح الدين هريدي، تاريخ العلاقات الدولية، دار الوفاء.
- 3 احمد ابراهيم خليفة، القانون الدولي الدبلوماسي و القنصلي، دار الجامعة الجديدة.
- 4 محمد المجدوب، الوسيط في القانون الدولي العام،الدار الجامعية للطباعة و النشر، 1999.
- 5 مصطفى سلامة حسين، العلاقات الدولية، دار المطبوعات الجامعية،
- 6 عبد الكريم علوان، القانون الدولي العام، الجزء الثاني، دار الثقافة و النشر.
- 7 سهيل حسين الفتلاوي، تاريخ العلاقات الدبلوماسية في الوطن العربي، دار الفكر العربي.
- 8 احمد أبو الوفاء محمد، القانون الدبلوماسي الاسلامي، ط 1 دار النهضة العربية، 1992.
- 9 منتصر حمودة، قانون العلاقات الدبلوماسية و القنصلية،
- 10 أبو العطاء رياض صالح، القانون الدولي العام، العلاقات الدبلوماسية و القنصلية.
- 11 خليل حسين، التنظيم الدبلوماسي، الأصول، التنظيم و المهام.
- 12 L'évolution de la Diplomatie, BLAGU, Paris 1938.
- 13 Le Droit Diplomatique Contemporain, Institut Universitaire de haute Etudes Internationales, Genève, 1992.
- 14 Droit des Relations Internationales, Philippe Blachèr, Litec (L340-226)

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة :

في بادئ الامر نفصل كلمة العلاقة الدولية على غيرها ، لأن كلمة علاقة توضح فكرة الرابطة الوثيقة التي تجمع بين الدول و كلمة دولية تحدد الموضوع و تبرز أن محور الدراسة لهذا العلم الذي يدور حول الدول.

فإذا كانت مادة العلاقات الدولية تتناول دراسة الصلات التي تربط مختلف الدول، فهل تشمل كل أنواع الصلات؟ أم أنها تشمل منها أنواع بعينها، و على سبيل المثال، هل الصلة المتعلقة بإقامة مقابلة لكرة القدم تدخل في إطار العلاقات الدولية؟هل تدخل فيها أيضا صفقة تجارية تمت بين شركتين دوليتين مختلفتين؟ و بعبارة عامة ما هي الصلة الدولية التي تدخل في نطاق دراسة مادة العلاقات الدولية؟

العلماء الذين تخصصوا في دراسة العلاقات الدولية يختلفون في ذلك، فمنهم من يرى أن قوام مادة العلاقات الدولية هو السياسة، فكل ما لديه تأثير مباشر في السياسة يدخل في نطاق هذه المادة، فإذا كان للرياضة أو الصفقة التجارية أثر سياسي فإنها تعتبر من صميم مادة العلاقات الدولية. و من علماء هذه المادة من يقولون أن المعيار في تحديد ما يدخل في نطاق دراسة هذه المادة هو مدى اثر الرابطة أو العلاقة في المجتمع الدولي. فكل علاقة يكون لها اثر في المجتمع الدولي عامة تدخل في دائرة هذه الدراسة. و وفقا لآراء هؤلاء العلماء يكون مقتضى دراسة العلاقات الدولية دراسة كل الاتصالات سواء ما تناول منها الدول و الشعوب و السلع و الأفكار بشرط أن تتعدى الحدود و أن تؤثر في المجتمع الدولي.

المفهوم القانوني للعلاقات الدولية :

كما نعلم أن القانون الدولي يتناول دراسة القواعد القانونية التي تنظم علاقات الدول بعضها ببعض، فأحكام هذا القانون تتكفل ببيان ماهية أشخاص القانون الدولي من دول و منظمات دولية، و اختصاصاتهم، و كيفية إنشاء قواعد السلوك الدولي و نفاذها.

و تكتسب أحكام القانون الدولي العام أهميتها من أنها تهدف إلى أن يكون في مكنة الدول و المنظمات الدولية الالتجاء إليها لتنظيم ما يقوم بينها من علاقات. فهذه الأحكام تبقي ساكنة مشلولة الحركة، لا يطلق لها العنان لان تؤدي دورها المنتظر إلا حين تقوم روابط بين الأشخاص الدولية.

فالعلاقة الدولية تعد بمثابة التحريك الفعلي لأحكام القانون الدولي العام. و عليه يمكن تعريف العلاقات الدولية بأنها " الأعمال أو التوظيف لأحكام القانون الدولي العام لدي قيام روابط بين الأشخاص الدولية.

و يترتب على هذا التعريف نتيجة هامة أن العلاقات الدولية ليست ذوات طبيعة تلقائية، أي أن وجود أحكام قانونية دولية معينة لا يقتضي حتما قيام روابط دولية. فعملية تحريك أحكام القانون الدولي العام (أي تكوين القاعدة الدولية و نفاذها، تحديد اختصاص و دور الشخص الدولي في مجال العلاقات الدولية) يقتضي وجود اتفاق مسبق على هدف يسعي إلى تحقيقه أطراف العلاقة الدولية و من خلاله تتم عملية التحريك المذكورة. و عليه يصبح من الضروري معرفة أساس العلاقات الدولية و الذي يكمن في تحقيق فكرة المصلحة.

فالمصلحة هي التي يسعي إلى تحقيقها أشخاص القانون الدولي لدي اتجاههم إلى إنشاء علاقة دولية فيما بينهم. فالدول تكمن تصرفاتها في السعي نحو تحقيق الاستقرار مما يمكنها بالتالي إلى إدراك التقدم الاقتصادي. فالأمن و الرخاء هي حجر الزاوية في فكرة المصلحة فما تراه الدول محققا لمصلحتها

يفسر تلقائياً عملية أعمال أو توظيف أحكام القانون الدولي العام.و لكن هل تحقق العلاقة الدولية مصلحة كل أطرافها أم تحقق مصلحة طرف واحد فقط؟

يرى البعض أن فكرة المصلحة لا تتمتع بالاستقرار و أن مبدأ النسبية هو المعيار الذي يحدد نطاق المصلحة. فالمصلحة يمكن أن تكون مشتركة، تحقق الفائدة لكل أطراف العلاقة الدولية، و هذا ما ينطبق على الأحكام المتعلقة بتنظيم الاستغلال و الانتفاع بالأنهار و القنوات أو تلك الخاصة بتنظيم حالة الحياد أو القواعد التي تسرى إثناء اندلاع النزاعات المسلحة أو ما يتعلق بتأسيس منظمات دولية أو إقليمية تتكفل بإدارة بعض الأمور ذات الفائدة المشتركة لأعضائها.

أما خارج دائرة المصلحة المشتركة، فإن العلاقات الدولية تعكس روابط القوى القائمة بين أطراف العلاقة، و على أساسها تتم تشكيل القواعد القانونية بحيث تترجم في النهاية ما يمثله كل طرف من ثقل و تبعاً لذلك تحقق هذه القواعد المصلحة التي ينشدها أطراف العلاقة كل حسب ما يتمتع به من قوة.

و لدراسة العلاقات الدولية يحسن أن نتعرض للجهاز الذي من خلاله يتم تسيير العلاقات الدولية ، النظام الدبلوماسي أو ما يطلق عليه بالعلاقات الدبلوماسية و القنصلية و عليه نقسم دراستنا إلى المحاور التالية :

فصل تمهيدى: العلاقات الدولية

الفصل الاول: العلاقات الدبلوماسية

الفصل الثاني: البعثات القنصلية

فصل تمهيدى: العلاقات الدولية

نبحث في هذا الفصل أهمية العلاقات الدولية في المطلب الأول و في المطلب الثاني ندرس علاقتها بالعلوم الأخرى.

المطلب الأول : أهمية دراسة العلاقات الدولية:

من المعلوم أن العلاقات بين الكتل و التجمعات البشرية ظاهرة قديمة، غير أنها لم تتبلور إلا مع نشأة الدول الحديثة. و تكمن أهمية العلاقات الدولية في الوقت الحاضر إلى التطورات المذهلة في مجال الاتصالات و الاختراعات التي وفرت للإنسان أسلحة جهنمية باتت تهدد وجوده بالفناء. و لهذا أصبح مصير الإنسان يتوقف على حسن العلاقات و التفاهم بين الدول خاصة الكبرى منها التي تمكنت من امتلاك الأسلحة النووية.

و من هنا أخذت دراسة العلاقات الدولية تحتل مكاناً مرموقاً في الفكر الإنساني و الجهود الدولية و يمكن إبراز أهميتها فيما يلي:

أولاً : انقسام العالم إلى دول ذات سيادة و ارتباطها بكيانات سياسية أخرى بعلاقات دولية.
ثانياً : إحساس هذه الدول بأن السلام العالمي مرتبط بقيام علاقات دولية مستقرة و مستمرة و بأن وحدة الضمير الإنساني تتطلب تزامناً و تعاوناً من قبل الجميع في مختلف الميادين.
ثالثاً : إدراك كل دولة أنه يستحيل عليها العيش بمعزل عن الدول الأخرى و الاستغناء عن خدمات الآخرين و مبادلتهم، فعهد الاكتفاء الذاتي الذي مارسه بعض الدول في الماضي ولى إلى غير رجعية.
رابعاً : ازدياد إحساس الدول بوحدة المصير الإنساني بعد تطور أسلحة الدمار الشامل.
خامساً : انتماء معظم دول العالم إلى العالم الثالث الذي يحتاج إلى جهود جبارة و طاقات مادية و فكرية كي يتطور و يتغلب على الآفات الاجتماعية التي تهدد وجوده. و المصلحة الإنسانية تقضى بأن توجه جميع الدول (المتقدمة و المتخلفة) جل اهتماماتها إلى مسألة التنمية في جميع الميادين و كل ذلك لا يمكن تحقيقه إلا في جو من الاستقرار و العلاقات الإنسانية المستقرة.
سادساً : إيمان جميع الدول و الشعوب إيماناً جازماً بأن العلاقات الدولية لم تعد اليوم تقتصر على المسائل السياسية أو الدبلوماسية، بل أصبحت تشمل المسائل الاجتماعية و الاقتصادية. أي أن اهتمام الدول لا ينصب على أمور الدفاع و الأمن فقط بل يتوجه كذلك إلى توفير الرفاهية و الرخاء لجميع المواطنين عن طريق تنظيم الشؤون الاجتماعية و الإشراف على الشؤون الاقتصادية.
سابعاً : حدوث تغيرات و تطورات مهمة في العصر الحديث في مفهوم العلاقات الدولية و في طبيعتها و أغراضها و وسائلها تركت أثراً عميقة في تطور القانون الدولي العام و تحرره من رواسب الماضي.
ثامناً : خروج الشعوب و الحكومات من الحربين العالميتين بدرس عميق هو عدم جدوى الحروب كوسيلة لنقل الثروة من المغلوب إلى الغالب(فكرة استفادة الاقتصادية من الحروب فكرة سخيفة).

المطلب الثاني: علاقة العلاقات الدولية بالعلوم الأخرى

نعرض من خلال هذا المطلب الروابط بين العلاقات الدولية و كل من علم السياسة و علم التاريخ و علم الاجتماع و السياسة الخارجية.

الفرع الأول : روابط العلاقات الدولية بعلم السياسة

بعد الحرب العالمية الأولى بدأ علماء السياسة يهتمون بالسياسة الدولية و يدرسون في الجامعات مادة العلاقات الدولية، و اعتبروا أن هذه المادة من المواضيع التي يعالجها علم السياسة. لأن هذا الأخير يتخذ من ظاهرة الحكم أو السلطة في الدولة موضوعاً أساسياً لدراسته، فقد اعتبر هؤلاء العلماء أن العلاقات الدولية ليست سوى دراسة لظاهرة السلطة في إطار المجتمع الدولي.

و هذا المفهوم ينسجم مع نظرة بعض العلماء إلى كل من علم السياسة و علم العلاقات الدولية. فحسب رأيهم، فإن العلمين يدرسان ظاهرة الصراع على السلطة، و لكن الاختلاف بينهما ينحصر في الإطار الذي يدور فيه الصراع. فعلم السياسة يعني بظاهرة الصراع على السلطة داخل الدولة، أما علم العلاقات الدولية فيعني بهذه الظاهرة داخل المجتمع الدولي.

و هناك رأيا آخر يرى في العلاقات الدولية مجرد انعكاس أو مظهر خارجي لظاهرة ممارسة السلطة في الدولة، و يقول بوجود ارتباط وثيق بين السياستين الداخلية و الخارجية، و بذلك تصبح العلاقات الدولية مجرد تجميع للسياسات الخارجية للدول المختلفة.

الفرع الثاني : العلاقات الدولية و علاقتها بالعلوم الاجتماعية و علم التاريخ :

و إذا اعتبرنا العلاقات الدولية علما اجتماعيا أو جزءا من علم الاجتماع العام، فكيف نحدد العلاقة بينها و بين علم التاريخ؟

لقد اعتقد البعض أنه لا فرق بين مادة العلاقات الدولية و مادة التاريخ السياسي و الدبلوماسي، بالرغم من وجود لكل منهما ميدانه الخاص و المستقل. إن التاريخ يتحدث عن وقائع حدثت منذ زمن بعيد (التاريخ القديم) أو القريب (التاريخ الحديث أو المعاصر). و ينصرف أساسا إلى تسجيل هذه الوقائع و تفسيرها. أما العلاقات الدولية فاهتمامها هو الحاضر و احتمالات المستقبل. أي أن التاريخ ينظر إلى الماضي في حين ينظر علم العلاقات الدولية إلى الحاضر و يرنو إلى المستقبل مستعينا بدروس الماضي. و لهذا فإن هذا العلم يعتمد على التاريخ ليتمكن من فهم أحداث الحاضر و استخراج القواعد و القوانين التي تتحكم في الظواهر الدولية و تسيرها.

إن موضوع دراسة التاريخ هو تسجيل و تقييم للتطور الذي مرت به ظاهرة معينة حتى وصلت الى وضعها الحالي. أما موضوع دراسة العلاقات الدولية فينصب على هذا الواقع لحالي بحد ذاته. و إذا كان غرض كل علم هو الوصول الى الحقيقة، فالتجربة هي الصراط المستقيم إليها. و ما التاريخ بالنسبة الى العلاقات الدولية إلا معمل حافل بمختلف أنواع التجارب الإنسانية.

الفرع الثالث : العلاقات الدولية و علم الاجتماع :

علم الاجتماع يدرس التجمعات البشرية، محاولا الكشف عن القوانين الاجتماعية التي تخضع لها هذه التجمعات. و يشاركه في ذلك علم السياسة، و لكن في ميدان خاص: الميدان السياسي، أي أن مهمة علم السياسة هي الكشف عن القوانين السياسية.

و من ناحية أخرى، فإن اهتمام علم الاجتماع يشمل المجتمع البشرى ككل. إنه يهتم بالفرد و الأسرة و الدولة و ظروف العمل و المنظمات الاجتماعية و غيرها من أوجه النشاط الإنساني. و لهذا فإن معظم المفكرين الأوروبيين يصفون على العلاقات الدولية الطابع الاجتماعي و يرون فيها علم اجتماع للمجتمع الدولي، أي احد فروع علم الاجتماع العام الذي يهتم بدراسة الجماعة الدولية من زاوية اجتماعية.

الفرع الرابع : العلاقات الدولية و السياسة الخارجية:

هناك فئة من المفكرين ترى في دراسة العلاقات الدولية دراسة للسياسة الخارجية و دراسة لوسائلها. و يتزعم هذا الرأي الفرنسي " دوروزيل Doroselle " و يطلق على هذا الاتجاه اسم " المدرسة الفرنسية " .

ففي عام 1952 نشر هذا المؤرخ الفرنسي في " المجلة الفرنسية لعلم السياسة " ، مقالا اعتبر فيه أنه يدخل في دراسة العلاقات الدولية :

- كل ما يتصل بالسياسة الخارجية (أي بالعلاقات بين الدول في مختلف الحقول).

- كل ما يتصل بالحياة الدولية (أي بالعلاقات بين الجماعات التي قد لا تكون دولا).
و اهتم في دراسته بظاهرة العلاقات السياسية بين الدول، أي بالعلاقات الدبلوماسية فقط.

و الخلاصة أن العلاقات الدولية علم لم يتبلور بعد. فهو علم متميز عن غيره من و لكنه ليس مستقلا و إن له صلات وثيقة بعدد كبير من فروع المعرفة، و لكن هذه الصلات لا تلغي ميزاته الخاصة و تجعله جزءا من غيره و إن له وضعه الخاص بين العلوم التي تعني بالظواهر الدولية.

الفصل الأول: العلاقات الدبلوماسية

المتفحص لتاريخ الإنسانية يبدو له من الوهلة الأولى أن الإنسان كان منذ الأزل يحيا مع غيره في صورة ما من صور التجمع، سواء في صورتها البدائية التي تتمثل في القبائل و العشائر و الأقوام، أو في صورتها المتطورة التالية التي تتمثل في الشعوب و الأمم، أو في صورتها المنظمة السياسية التي تتمثل في الدول. و تفرض طبيعة هذا التجمع البشرى قيام علاقات بين أعضائه. و تنظيم هذه العلاقات تخضع لأصول معينة من القواعد و تستعين بأدوات خاصة للتخاطب و الاتصالات. و هذه الأدوات المعروفة اليوم بالسفراء أو الممثلون الدبلوماسيون. و لم تكن تملك صفة الممثلين الدائمين بل كان يستفاد منها فقط في مناسبات معينة للقيام بمهام محددة. و بعبارة أخرى كان السفير يوفد إلى بلد ما لعقد محالفة، أو اتفاق تجارى، أو لطلب يد أميرة لمليكه ، أو الاتفاق على مهر الزواج، أو القيام بأي مهمة خاصة يكلف بها ، و سواء نجح في مهمته أم فشل ، فإنه كان يعود إلى بلاده.

و كان من الأسباب التي حالت دون انتشار نظام التمثيل الدائم عدم الثقة التي كان ينظر إليها بلاط الملوك و الأمراء الحاكمين إلى السفراء، إذ كان ينظر إليه كجاسوس للدولة التي أوفدته، و لو أنه من عائلة نبيلة. و لم يتغير الوضع إلا بعد مؤتمر وستفاليا (Westphalia) لسنة 1648 . فقد أصبح تبادل البعثات الدائمة منذ ذلك التاريخ القاعدة المطبقة في اوروبا و منها امتد إلى بقية دول العالم.

و العلاقات الدبلوماسية و القنصلية بين الشعوب ظاهرة قديمة ساعد القانون الدولي على تنظيمها و تكيفها مع المستجدات. و المعيار الأوضح لتمتع أي دولة بسيادتها هو قدرتها على أن تتبادل العلاقات الدبلوماسية و القنصلية بواسطة ممثليها و على قدم المساواة مع الدول الأخرى و على أن تتمثل لدى المنظمات الدولية و تسهم في نشاطها.

و لعل المظهر القانوني الأهم الذي تتطوي عليه هذه العلاقات يتجلى في وجود حالة من تضارب الاختصاص فوق إقليم واحد. فهناك مرفق وطني عام (السفارة) خاضع لإشراف دولة معينة (الدولة المعتمدة) يعمل فوق إقليم دولة أخرى ذات سيادة (الدولة المعتمد لديها). و مع أن العلاقات الدبلوماسية تُعتبر ضرورية لتعزيز الروابط الودية بين الشعوب، فإنه يخشى أن تصبح أداة ضغط تستخدمها الدول القوية ضد الدول الضعيفة. و لهذا وضعت قواعد دولية لتخفيف من وطأة هذه الضغوط.

و الاعتراف للمنظمات الدولية بالشخصية القانونية و اكتسابها صفة الشخص القانوني الدولي زاد من حدة المشاكل التي تطرحها العلاقات الدبلوماسية. فدولة المقر لأي منظمة دولية وجب عليها أن ترحب في إقليمها بوجود بعثات أجنبية معتمدة لدى المنظمة. وقد تنتمي هذه البعثات إلى حركات التحرر أو منظمات دولية أخرى. وقد تكون هذه الظاهرة مصدر صعوبات في حال عدم اعتراف دولة المقر بهذه الكيانات المعتمدة.

المبحث الأول: تطور الوظيفة الدبلوماسية و مصادر القانون الدبلوماسي.

أصل و تعريف كلمة الدبلوماسية.

قبل البحث في التطور التاريخي للوظيفة الدبلوماسية لابد من إعطاء المدلول لكلمة الدبلوماسية و تعريفها. فكلمة "دبلوماسية" لفظ مشتق من اليونانية "دبلوما" ومعناها الوثيقة أو الشهادة الرسمية التي تطوى على نفسها والتي كانت تصدر عن الشخص الذي بيده السلطة العليا في البلاد وتخول حاملها امتيازات خاصة، وتتضمن صفة المبعوث والمهمة الموفد بها . كما أطلقت على التصاريح التي كان يمنحها القاضي لبعض الأفراد.

ثم اتسع مدلول هذه الكلمة فيما بعد ليشمل الأوراق والوثائق الرسمية التي تتضمن نصوص الاتفاقيات. كما استعمل الرومان كلمة الدبلوماسية للدلالة على طباع المبعوث أو السفير .

و الدبلوماسية بمعناها العام الحديث، والذي يتماشى مع مفهوم القانون الدولي هي مجموعة المفاهيم والقواعد والإجراءات والمراسم والمؤسسات والأعراف الدولية التي تنظم العلاقات بين الدول والمنظمات الدولية والممثلين الدبلوماسيين، بهدف خدمة المصالح العليا (الأمنية والاقتصادية) والسياسات العامة، وللتوثيق بين مصالح الدول بواسطة الاتصال والتبادل وإجراء المفاوضات السياسية وعقد الاتفاقات والمعاهدات الدولية .

وقد حاول من كتبوا عن الدبلوماسية كل من جانبه وضع تعريف لها على ضوء المهام المتقدمة التي تضطلع بها، فتنوعت بذلك العبارات في ألفاظها و أسلوبها، و إن كانت كلها في نهاية الأمر لا تختلف في مؤداها و مدلولها، فنجد مثلا :

- الهنود عرفوا الدبلوماسية منذ ثلاثة آلاف سنة بقولهم: "إنها القدرة على إثارة الحرب وتأكيد السلام بين الدول ." و عرفها معاوية بن أبي سفيان: " لو أن بيني وبين الناس شعره ما انقطعت، إذا أرخوها شددتها وإن شدوها أرخيتها."
- تعريف أرنست ساتو: " إن الدبلوماسية هي استعمال الذكاء والكياسة في إدارة العلاقات الرسمية بين حكومات الدول المستقبلية."
- تعريف شارل دي مارتينس: " الدبلوماسية هي علم العلاقات الخارجية أو الشؤون الخارجية للدول، وبمعنى أخص هي معنى وفن المفاوضات."
- تعريف شارل كالفو: " الدبلوماسية هي علم العلاقات القائمة بين مختلف الدول الناتجة عن المصالح المتبادلة، وعن مبادئ القانون الدولي العام ونصوص المعاهدات والاتفاقيات."
- تعريف ريفيه: " الدبلوماسية هي علم وفن تمثيل الدول والمفاوضة."
- تعريف هنري كيسنجر: " الدبلوماسية هي تكييف الاختلافات من خلال المفاوضات."
- تعريف د. عدنان البكري: " إن الدبلوماسية عملية سياسية تستخدمها الدولة في تنفيذ سياستها

الخارجية في تعاملها مع الدول والأشخاص الدوليين الآخرين، وإدارة علاقاتها الرسمية بعضها مع بعض ضمن النظام الدولي."

- تعريف د. علي حسين الشامي: " الدبلوماسية هي علم وفن إدارة العلاقات بين الأشخاص الدوليين، وهي مهنة الممثلين الدبلوماسيين، أو الوظيفة التي يمارسها الدبلوماسيون، وميدان هذه الوظيفة هو العلاقات الخارجية للدول والأمم والشعوب ".
تعريف معجم او كسفورد: " الدبلوماسية هي:

أولاً: علم رعاية العلاقات الدولية بواسطة المفاوضات.

ثانياً: الطريقة التي يتبعها السفراء والممثلون الدبلوماسيون في تحقيق هذه الرعاية.

هذه التعريفات رغم اختلافها تتضمن الركنين الأساسيين للوظيفة الدبلوماسية: الصفة الدولية و الطابع السلمي. و الصفة الدولية تعني أن الوظيفة الدبلوماسية أمر ضروري لإقامة علاقات بين أشخاص القانون الدولي العام . و الركن الثاني، أي الطابع السلمي، يعني أن الوظيفة الدبلوماسية تسعى للتوفيق بين مصالح أشخاص القانون الدولي العام بالطرق السلمية. و استنادا الى ذلك يمكن القول بأن الدبلوماسية هي الطريقة التي يسلكها أشخاص القانون الدولي العام لتسهيل قيام علاقات ودية و سلمية بينهم.

المطلب الأول: التطور التاريخي للوظيفة الدبلوماسية

الدبلوماسية التي عرفتها المجتمعات القديمة كانت دبلوماسية مؤقتة غير دائمة، على شكل بعثات ترسل للقيام بمهمة معينة، فإذا ما أنجزت المهمة عادت إلى أهلها. و السبب يعود إلى قلة المصالح المشتركة التي كانت تستدعي إنشاء علاقات دبلوماسية دائمة و كان يطلق عليها الدبلوماسية المتنقلة أو المؤقتة.

الفرع الاول : الوظيفة الدبلوماسية في الحضارة الإغريقية (اليونانية)

إن الوظيفة الدبلوماسية لم تبدأ بالازدهار إلا في العصر الإغريقي، ويرجع ذلك الى أن المجتمع الإغريقي كان مكونا من مدن متعددة مستقلة عن بعضها استقلالا تاماً ، رغم انتمائهم الى جنس واحد ، وأنهم يتكلمون لغة واحدة ، ويعتقدون ديناً واحداً . وقد كانت المساواة بين المدن اليونانية سائدة ، كما كانت التجارة الداخلية والخارجية مزدهرة . وكانت المدن اليونانية تتبادل الممثلين الدبلوماسيين وتعقد فيما بينها الاتفاقيات وتشترك في المؤتمرات . ولكن علاقات اليونانيين بغيرهم من الشعوب الأجنبية التي كانت تصفهم بالبرابرة ، وقد اتسمت بالقسوة والوحشية.

و على الرغم من ذلك فإن العصر الإغريقي أرسى قواعد في المجال الدبلوماسي تتميز بالخصائص التالية :

- أ- اعتبار تبادل البعثات الدبلوماسية بين المدن الإغريقية من الحقوق السياسية لكل مدينة.
- ب- عدم اقتصار التبادل الدبلوماسي على البعثات المرسله إلى رؤساء المدن بل تشمل المجالس النيابية.
- ت- عدم خضوع المبعوث الدبلوماسي للقانون أو القضاء الداخلي في المدينة الموفد إليها.
- ث- تحريم قبول أية هدية تقدم إلى الدبلوماسي من المدينة الوفد إليها. (خوفاً من التآمر ضد مدينته).

ج- تطبيق مبدأ حرمة الدبلوماسي أي مبدأ عدم التعرض لشخصه.

ح- الاعتراف بحق منح اللجوء السياسي.

الفرع الثاني : الوظيفة الدبلوماسية في الحضارة الرومانية

على عكس الحضارة الإغريقية، عرفت الوظيفة الدبلوماسية نكسة و ركود خلال العصر الروماني خاصة في فترة صعود الإمبراطورية التي كانت تحكم العالم و لا تسمح بوجود كيانات سياسية أخرى مستقلة و متساوية معها، وكانت علاقة روما مع الشعوب الأخرى قائمة على الحرب الدائمة ، لذلك لم تكن فكرة المساواة بين الدول معترف بها لدى الرومان . فالإمبراطورية هي التي تسن التشريعات و تصدر الأوامر . ومن جملة ما قدموا أنهم أنشئوا مهنة أمناء المحفوظات وكذلك المراسم الدبلوماسية عبر تشريعهم لقوانين خاصة . باستقبال السفراء ، وتحديد إقامتهم ، ونوعية معاملتهم ، ومنحهم بعض الامتيازات والحصانات التي تعطي لرؤساء البعثات ومرافقيهم من موظفين وخدم . أما البريد الدبلوماسي فلم يكن يتمتع بأي حصانة كانت بل يفتش ويراقب.

لقد ساهم الرومان في تطوير النظرية الدبلوماسية أكثر من مساهمتهم في ممارستها . وقد تميزت الممارسة والأسلوب الدبلوماسي بعدد من الخصائص نذكر منها:

أ- كان اهتمام الرومان يتركز على الشكل قبل المضمون في إجراءات عقد وتسجيل المعاهدات فمثلاً انصرف اهتمام الرومان الى النظر بصحة إعلان الحرب بالشروط المرسومة قبل بدئها وكذلك بما يتعلق بعقد الصلح طبقاً لمراسم معينة

ب- كان مجلس الشيوخ الروماني هو الذي يدير الخارجية ثم أصبح للأباطرة من تدبير هذه السياسة ولكن بعد استشارة هذا المجلس.

ت- كان مجلس الشيوخ يقوم بقبول سفراء الدول الأجنبية والاستماع الى مطالبهم وقبولها أو رفضها.
ث- في عصر الرومان أصبح تكوين البعثة الدبلوماسية بمثابة لجنة تمثل مجلس الشيوخ يتراوح عددها بين شخصين أو عشرة أشخاص وان السفراء عادة من درجة الشيوخ لو من الفرسان البارزين أو البعثات الدبلوماسية الهامة.

ج- عند عودة السفراء من مهمتهم يقدمون الى مجلس الشيوخ تقريراً مفصلاً يصوت عليه المجلس بالموافقة أو الرفض.

ح- كانت تجري مراسم وإجراءات متعددة لاستقبال السفراء.

خ- عندما يقترف السفراء الأجانب عملاً مخالفاً للقانون يبعث بهم الى دولتهم لتقوم سلطاتهم بمحاكمتهم ومعاقبتهم.

د- كان الممثلون الدبلوماسيون لدى روما يتمتعون بالحصانة الشخصية حتى وقت الحرب.

الفرع الثالث : الوظيفة الدبلوماسية في الحضارة العربية الإسلامية.

مارس العرب مظاهر الدبلوماسية منذ أيام الجاهلية، و ذلك بحكم الظروف و المعطيات البيئية المختلفة التي دفعت بهم الى التفاعل في علاقات تعاون سلمية سواء على المستوى الداخلي أي بين القبائل العربية في تفاعلها مع بعضها البعض، أو على المستوى الخارجي مع الشعوب المجاورة ، حيث دفعت بهم الى السفر و ممارسة التجارة (رحلة الشتاء و الصيف) مع الأقوام و الشعوب الأخرى و إقامة علاقات و ارتباطات معها.

و إذا كانت الدبلوماسية أيام الجاهلية قد ركزت على تنظيم التجارة و حل المشاكل القبلية البدائية، فإن ظهور الدين الإسلامي خلق اهتمامات جديدة سياسية و اجتماعية و دينية. فقد وحد العرب في دولة عربية إسلامية أصبحت لها مكانتها و نفوذها في العالم المعروف آنذاك.

و في علاقاتهم مع الدول غير الإسلامية اعتمد المسلمون وسيلتين أساسيتين هما الجهاد و العلاقات السلمية أو الدبلوماسية، فكان الرسول صلى الله عليه و سلم و الخلفاء من بعده يرسلون الرسل الى الملوك و الأمراء لدعوتهم الى الدخول الى الدين الحنيف، أو لتبادل الأسرى و إنهاء القتال.

أما علاقتهم بالدول الإسلامية ذهب المسلمون الى تقسيم العالم الى قسمين أساسيين: القسم الاول عرفوه باسم " دار الإسلام " و هي البلاد التي تظهر فيها شعائر الإسلام و تطبق فيها أحكامه، و القسم الآخر و هو " دار الحرب " و هي البلاد التي لم يغلب الإسلام على أهلها و لم تقم فيها أحكامه. و أقر الإسلام القاعدة التي كرسها القانون الدولي المعاصر، و هي قاعدة الحصانة أو الحرمة الشخصية للسفير. حيث كانت فئة من السفراء الأجانب تتحامل على الحكام المسلمين و تنطق بعبارات مسيئة أمامهم، فلا يلحق بها الأذى، في حين أن السفراء و المبعوثين المسلمين الى الدول غير الإسلامية كانوا، بشكل عام، يلقون أسوأ المعاملات. و كان للعرب فضل كبير في إضافة قاعدة جديدة الى التعامل الدبلوماسي عندما أقروا بمسؤولية الدولة عن كل خطأ يرتكبه المبعوث الدبلوماسي في الخارج.

الفرع الرابع: الوظيفة الدبلوماسية في العصر الحديث.

تطور الدبلوماسية يتوقف على طبيعة العلاقات الدولية و القدرة على تسوية المنازعات الدولية بالوسائل الدبلوماسية و تجنب استخدام القوة العسكرية في العلاقات الدولية. و قد تطورت الدبلوماسية بخمسة مراحل :

أولاً : مرحلة البعثات الدبلوماسية المؤقتة.

يرجع المؤرخون بداية هذه المرحلة الى الفترة بين 476 م إلي 1475 م .حيث ظهر أسلوب إرسال السفراء المؤقتين الى الدول الأجنبية لتمثيل دولهم و إجراء المفاوضات لحل النزاعات. و من الأسباب التي ساعدت علي إرسال المبعوثين هو ضعف الإمبراطورية الرومانية و أقول نجمها العسكري. و تميزت القواعد الدبلوماسية في هذه المرحلة بعدم الانتظام نظرا لسيطرة الإقطاع الذي أخذ ينز الى المبعوث الدبلوماسي نظرة شك و ريبة. وفي أواخر هذه المرحلة عرفت القواعد الدبلوماسية تطورا ملحوظا و شرعت بعض القوانين لتحذ من تصرفات الميعة بين الدبلوماسيين.

ثانياً : مرحلة البعثات الدبلوماسية الدائمة:

بدأت هذه المرحلة من 1475 الى 1815، تطورت فيها القواعد الدبلوماسية و اتجهت نحو التنظيم و الاستقرار بسبب تطور العلاقات الدولية. حيث بدأت تظهر في إيطاليا جمهوريات مستقلة (مثل البندقية، ميلانو، نابولي و الدولة البابوية) حين بدأت تتعامل تجاريا و اقتصاديا مع الدول الأخرى و تقيم معها علاقات دائمة لرعاية تلك المصالح و حمايتها من قبل كل دولة لدى الأخرى. و تطورت الدبلوماسية و ازدهرت و استقرت كمهنة أو كسلك، حيث كانت جمهورية البندقية بشكل خاص، بين جمهوريات إيطاليا الأخرى، هي مدرسة ازدهار الدبلوماسية و تنظيمها، و يعود ذلك إلي زيادة الاتصال و تشابك المصالح بين إمارات و مدن إيطاليا الشمالية، ظهور البرجوازية التجارية و بدء عصر النهضة الصناعية و الفكرية و تلاشي نظام الإقطاع و قيام نظام تأسيس العلاقات بين الجمهوريات على أساس المساواة في السيادة و الاستقلال. و قد فاقت جمهورية البندقية في شهرتها غيرها من الدويلات الإيطالية بسفرائها الممتازين مثل " ميكافيلي " و ذلك لما تمتعت به من قوة عسكرية و اتساع مصالحها التجارية، مما هياها لإتقان فن الدبلوماسية و أساليبها الى حد كبير فأصبحت منبت الدبلوماسية الحديثة و مدرسة الدبلوماسيين حتى عصور متأخرة. و من فضائل البندقية على تطور الفن الدبلوماسي:

أ- أنها أنشأت أول ديوان للمحفوظات بهدف جمع المعاهدات و تسجيلها .
ب- منذ بداية القرن 13 أصدرت جمهورية البندقية مجموعة من القوانين و المراسيم التي ضمنت القواعد التي يجب على كل سفير لها بالخارج أن يتبعها. و هي قوانين و أوامر تدل على مدى اهتمام البندقية للفن الدبلوماسي و اعتمادها عليه في تنظيم علاقاتها الخارجية.

و من أبرز القواعد التي قررتها تلك الأنظمة:

1. أنه على الممثلين الدبلوماسيين في روما أن يبذلوا مساعيهم لدى الحكومة المحلية لتأمين مصالح رعاياهم.
2. منع أي سفير أو مبعوث من جمهورية البندقية أن يصطحب معه زوجته حتى لا تقضى أسراره.

3. يجب على السفير أن يصحب معه طاهيه خوفا على حياته.
  4. على الممثل الدبلوماسي أن يبعث بتقارير عن مباحثاته و أحوال البلد المبعوث إليه أولا بأول.
  5. ليس للسفير الحق في حيازة أي ممتلكات في الدولة الموفد إليها.
  6. ينبغي أن يكون المبعوث من المتدينين الدارسين للثقافات القديمة و الجغرافيا و التاريخ. كذلك يجب أن يكون صاحب ذوق فني رفيع.
  7. اهتموا كذلك بسرية مراسلاتهم مع السفراء. ولهذا استخدموا الشفرة الدبلوماسية.
- و بذلك استقرت الدبلوماسية كمهنة أو سلك، ما أفضى على العاملين بها صفات معينة و أصبح لهم من الحقوق و عليهم من الواجبات ما تقتضيه طبيعة هذه المهنة.
- كذلك كان من وراء تطور القواعد الدبلوماسية احتدام التنافس الأوروبي للسيطرة على الدول الأخرى لاستيلاء على مواردها الأساسية من بينها فرنسا و بريطانيا، للسيطرة على الوطن العربي من المعاهدة المعقودة بين الدولة العثمانية و فرنسا عام 1535 و التي حصلت بموجبها فرنسا على بعض الامتيازات في الأقاليم الخاضعة للدولة العثمانية.
- أدت هذه العوامل الى رغبة الدول بالحد من خطر الحرب و كان لمعاهدة واستفاليا الموقعة عام 1648 دور ايجابي في إقرار التوازن الأوروبي و الحد من خطر الحرب و ظهرت الحاجة الى البعثات الدبلوماسية الدائمة.

ثالثا : مرحلة استقرار التمثيل الدبلوماسي .

مرحلة تبدأ من 1815 (مؤتمر فيينا و بروتوكول اكس لاشابيل 1818) الى الحرب العالمية (1914) أبدى فيها الفقه الدولي اهتماما بدراسة أوضاع العلاقات الدبلوماسية، فظهرت مؤلفات قيمة عالجت هذا الموضوع، أشهرها كتب الفقيه غروسوس. و مع بداية القرن 19 شهدت هذه الفترة ازدياد الاهتمام بالقواعد القانونية الخاصة بالعلاقات الدبلوماسية ، حيث تطورت خلالها المفاهيم الدبلوماسية تطورا سريعا نحو الاستقرار. و بدأ المبعوثون الدبلوماسيون يبتعدون عن التجسس و استخدموا المفاهيم السياسية من أجل توطيد العلاقات الدولية، و أدى تنافس الدول الكبرى على اقتسام العالم الى زيادة الاتصالات بين هذه الدول لتحديد مناطق النفوذ .

و يمكن تلخيص الخصائص الأساسية للدبلوماسية في هذه المراحل في :

- أ- وضوح قواعد القانون الدبلوماسي، و خصوصا ما كان منها متعلقا بالحصانات و المزايا الدبلوماسية.
  - ب- قيام الدبلوماسي بتمثيل رئيس الدولة لا الدولة ذاتها، و ذلك بسبب انتشار أنظمة الحكم المطلق و صعوبة التمييز بين الدولة و الحاكم.
  - ت- كثرة حالات تدخل الدبلوماسيين في الشؤون الداخلية للدول المضيفة و كثرت حالات التجسس و الاشتراك في مؤامرات قلب نظام الحكم.
  - ث- شهد القرن 17 نشوء عادة اصطحاب السفراء لزوجاتهم بعد أن كان محرما عليهم.
  - ج- نشأة مبدأ حصانة المسكن و عدم جواز التعرض لدار الوكالة الدبلوماسية.
  - ح- أصبحت المدرسة الفرنسية منذ أوائل القرن 17 حتى الثورة، و تحديدا على يد الكاردينال " ريشيليو"، هي المثل الأعلى لغيرها من البلاد التي قامت على تنظيم سلكها الدبلوماسي.
  - خ- عرفت في تلك الفترة بما يسمى دبلوماسية المؤتمرات التي تتخذ شكل المقابلات التي كانت تتم بين الملوك و الأمراء بهدف تبادل وجهات النظر حول القضايا المعلقة أو المشكلات المعقدة.
- ظهرت في تلك الفترة اهتمام لاقت بقواعد المراسيم في الاستقبالات و الأسبقية في التقديم بين المبعوثين و السفراء في الاجتماعات و الاحتفالات.

رابعا : الدبلوماسية العلنية.

تبدأ هذه المرحلة من الحرب العالمية الأولى و تنتهي بانتهاء الاتحاد السوفياتي عام 1991. حيث ادى قيام الحرب العالمية الأولى الى تدهور المفاهيم الدبلوماسية بصورة عامة نظرا لتدهور العلاقات الدولية. غير ان تلك المفاهيم ما لبثت ان استعادت تطورها بصورة سريعة لعزوف الدول الاستعمارية عن استخدام الحرب كوسيلة للسيطرة على الدول الأخرى و تحولها الى المفاوضات لحل المنازعات الدولية. و

ظهر الاتحاد السوفياتي كقوة عسكرية جديدة و أصبحت ندا للرأسمالية الغربية ، و ظهرت الدول النامية على الساحة الدولية نظرا لتحررها من السيطرة الاستعمارية . و كانت الدول الصناعية في حاجة الى أسواق جديدة لتصريف منتجاتها الواسعة و الدول النامية في حاجة الى تصريف المواد الأولية و الحصول على البضائع و التكنولوجيا كل هذا تطلب إقامة علاقات دولية على أساس المصالح المشتركة و أدت هذه العوامل المجتمعة الى خروج الدبلوماسية من عزلتها الأوروبية لتشمل اغلب دول العالم، و قد رافق هذا التطور زيادة في البعثات الدبلوماسية.

و علي الرغم من التطور الكبير لقواعد الدبلوماسية إلا أن هذه الفترة عرفت حروبا كبيرة كحرب الفيتنام و الكيان الصهيوني و الحرب العامة الثانية الخ... كما عجزت الدبلوماسية على الحد من آثار استخدام القوة العسكرية. و قد تميزت هذه المرحلة ببعض الصفات منها :

أ- صفة العلنية. فقد بقيت الدبلوماسية تتصف بالسرية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى أين طالب الرئيس الأمريكي " ويلسون" في البند الاول من مبادئه الأربعة عشر في برنامج السلام الدولي الدائم بالأخذ بالدبلوماسية العلنية أي تحريم الاتفاقيات و المعاهدات السرية. و كان من نتيجة ذلك أن ألزم نص المادة 18 من ميثاق العصبة بضرورة تسجيل كل معاهدة أو التزام دولي قامت بعقده أية دولة عضو بالعصبة في الأمانة العامة لعصبة الأمم. و مع قيام الأمم المتحدة انتقل نفس المبدأ الى ميثاقها في المادة 102 من الميثاق. و مع ذلك مازالت هناك دول تخالف هذا المبدأ و تلجا الى الاتفاقيات السرية. نذكر منها الاتفاق السري الذي أبرمته إسرائيل مع فرنسا و بريطانيا عام 1956 للعدوان على مصر.

ب- أهمية دور الرأي العام الداخلي و العالمي في مراقبة السياسة الخارجية للدول. و انعكس هذا الأمر على البعثات الدبلوماسية فراحت تهتم بالرأي العام الخارجي و تتصل بالصحافة و تضم مستشارين إعلاميين.

ت- تضاؤل أهمية الوظيفة الدبلوماسية بسبب تقدم وسائل الاتصال و المواصلات. و قد نتج عنه سهول الاتصال مباشر بين أجهزة العلاقات الدولية في مختلف الدول.

ث- حصول تغيير في صميم الوظيفة الدبلوماسية. فالدبلوماسية التقليدية كانت تهتم بالشؤون السياسية فقط. أما الدبلوماسية الحديثة فتهتم كذلك بالشؤون الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية. و قد أدى ذلك الى تضخم عدد أعضاء البعثات الدبلوماسية و ظهور الوظيفة القنصلية لصالح الوظيفة الدبلوماسية.

ج- ظهور دبلوماسية المنظمات الدولية. فقد أثرت هذه المنظمات في الوظيفة الدبلوماسية من ناحية تحولها لمكان لمناقشة القضايا الدولية و ممارسة الدبلوماسية، و من ناحية أخرى تطويرها لقواعد القانون الدولي الخاصة بالعلاقات الدبلوماسية. فقد أصبح من حق المنظمات الدولية مباشرة التمثيل الدبلوماسي و تمتع الممثلين و المبعوثين و العاملين بالحصانات و الامتيازات الدبلوماسية.

خامسا: مرحلة دبلوماسية هيمنة القطب الواحد

وتبدأ هذه المرحلة من انهيار الاتحاد السوفياتي 1991 حتى الوقت الحاضر. حيث ظهرت بوضوح الهيمنة الأمريكية على العالم و محاولة فرض العولمة على العالم. و تميزت هذه المرحلة بالسياسات التالية :

- ربط اقتصاديات الدول باقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية و استخدام صندوق النقد الدولي لإثارة الأزمات الدولية.

- شنت و.م.أ عدة حروب (لتصفية حسابات قديمة) على العراق على نيكاراغوا ، باناما، هايتي، ليبيا، السودان، الصومال و كوسوفو.
- لجأت و.م.أ إلى الطول العسكرية بدل الدبلوماسية.
- استخدام الدول الأوروبية لتحقيق المصالح الأمريكية.
- اضمحلال دور الأمم المتحدة في تسوية المنازعات الدولية و أصبحت جميع مؤسساتها مسخرة لخدمة و.م.أ و أفضت على العدوانية العسكرية غطاء الشرعية الدولية.

- انتهاك قواعد الدبلوماسية المعترف بها دولياً و هي حصانات رؤساء الدول مثل اعتقال رئيس باناما و الزج به في السجون الأمريكية و الاعتداء على الرئيس الليبي.

المطلب الثاني: مصادر القانون الدبلوماسي

يعتبر المتخصصون في الدبلوماسية بأن أهم مصادر القانون الدبلوماسي هي كالتالي:

الفرع الأول: العرف

ويقصد بالعرف كمصدر من مصادر القانون الدبلوماسي مجموعة القواعد القانونية غير المكتوبة التي تنشأ من استمرارية سلوك الأفراد في مسألة معينة على وجه معين مع إيمانهم في إلزامها وضرورة احترامها، ويوجد ركنين للعرف ، الأول مادي يتمثل في الاعتياد على سلوك معين وهو ما يسمى بالعادة ، والآخر معنوي يتمثل في الشعور بإلزام هذه العادة التي اضطر على اتباعها، ولكون القانون الدبلوماسي التقليدي كان قانون عرفي إلا أنه تغير بعد توقيع اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية 1961 ، بعد أن قننت الاتفاقية القواعد العرفية ليصبح بعدها المصدر الأساسي للقانون الدبلوماسي هو القانون المكتوب الذي هو المعاهدة الجماعية ، وذلك لأن القواعد العرفية تكون معرضة للتغيير حسب تطور وتغير حاجيات المجتمع الدولي ، ويبقى العرف الدولي كمرجع رئيسي لسد النقص أو الاختلاف في التفسير أو في حالة عدم وجود أي نص ، ومع ذلك فإنه مهما حاولت الاتفاقيات الدولية والقوانين الداخلية في تقنين أحكام العرف الدولي فإنها لا تستطيع استيعاب جميع هذه القواعد .

الفرع الثاني: المعاهدات:

وهي نصوص قانونية قد تكون ثنائية أو جماعية تعقدها دول أو منظمات دولية وتخضع للقانون الدولي العام ، وهي قسمين هما المعاهدات الثنائية والجماعية ، فالمعاهدات الثنائية هي التي تعقد بين دولتين لتبادل التمثيل الدبلوماسي والعلاقات الدبلوماسية بينها أو رفع التمثيل الدبلوماسي بين الدولتين من مفوضية الى سفارة أو بمنحها امتيازات خاصة ، ويرى المعنيون أن هذه الاتفاقيات ليست لها أهمية كبرى كمصدر من مصادر القانون الدبلوماسي ويمكن النظر إليها على أساس أنها كانت مصدر للقواعد العرفية العامة التي تحكم العلاقات الدبلوماسية في القانون الدولي وذلك بالقدر الذي تعد فيه المعاهدات الثنائية مصدراً للقواعد العرفية في القانون الدولي .

أما المعاهدات الجماعية فهي التي يتم عقدها بين عدد غير محدد من الدول الغرض منها تنظيم قواعد معينة دائمة لتنظيم علاقة دولية عامة ، وتهدف أيضا الى إنشاء امتيازات خاصة للبعثات الدبلوماسية للدول الأعضاء في الاتفاقية ، وغالباً ما تشمل هذه المعاهدات قواعد كانت في الأصل أعراف وأصبحت كقواعد لتمنحها صفة التحديد والوضوح ، ومن المعاهدات الجماعية المعروفة معاهدة هافانا الخاصة بالمبعوثين الدبلوماسيين ، وهذه المعاهدة تنقسم الى خمسة أجزاء تتعلق برؤساء البعثات الدبلوماسية وبأعضاء البعثة كما تشمل الواجبات والحصانة وانتهاء مهام الدبلوماسيين وتعتبر هذه الاتفاقية كتقنين للقانون الدبلوماسي.

الفرع الثالث: القوانين الداخلية:

وهذه تتصف بصفة الإقليمية لذلك لا تنطبق إلا على أقاليم الدول التي أقرتها ووضعتها وهي غير ملزمة للدول الأخرى ، وهذه القوانين والأنظمة تقرر محتواها الدول التي تتصرف بها وهي تحدد بعض الأمور وهي:

- 1- القوانين المتعلقة بالجمارك والإعفاءات الجمركية الخاصة بالأجانب والضرائب وهي تتعلق بأمور المجاملة ومبدأ المعاملة بالمثل أكثر منها بالقانون الدبلوماسي.
- 2- القوانين المتعلقة بتنظيم وزارة الخارجية وتحديد اختصاصها ويشمل البعثات المعتمدة في الخارج

وتشكيلها وواجبات وإجراءات التعيين وشروط المبعوث الدبلوماسي وغيرها.
3 - قانون العقوبات والإجراءات الجنائية الخاصة بمنح الحصانة الخاصة لرؤساء الدول وأعضاء البعثات الدبلوماسية.

4 - مبدأ المعاملة بالمثل ، كأحد الضمانات ليكون القانون الدبلوماسي ذو فاعلية ويسمح له اتخاذ إجراءات بحق بعض البعثات عندما تتعرض بعثاتها لمعاملة غير مرضية.

الفرع الرابع: المحاولات الدولية لتقنين القانون الدبلوماسي :

1 - لائحة فيينا 1815 وبروتوكول أكس لا شابيل 1818 ، وهي نصوص تعاملت لأول مرة مع موضوع تنظيم السلك الدبلوماسي بموجب اتفاق فيينا 1815 حيث وقعت الدول على معاهدة تبين فيها اختصاصات السفراء والامتيازات التي يتمتعون بها و أكملت اتفاقية فيينا ببروتوكول إكس لا شابيل 1818 حيث بين النصين درجة رجال السلك الدبلوماسي على أساس الدرجة و الاقدمية وجعلها 4 درجات هي:

أولاً: السفراء وسفراء البابا .

ثانياً: السفراء المفوضون والمبعوثون فوق العادة.

ثالثاً: الوزراء المقيمون.

رابعاً: القائمون بالأعمال

واستمر العمل بهذا التسلسل الى سنة 1961 حيث تم عقد مؤتمر فيينا 1961 وتم توقيع معاهدة جديدة وافقت عليها معظم الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة وشمل أعمال المؤتمر تدوين القواعد الخاصة بالعلاقات الدبلوماسية.

2 - الاتفاقيات المتعلقة بالموظفين الدبلوماسيين حسب مقررات مؤتمر هافانا 1928 والذي عقد على إثر انعقاد المؤتمر الأمريكي الدولي السادس.

3 - مجهودات عصبة الأمم : ففي إطار العصبة استبعت الجمعية العامة لمجلس عصبة الأمم وضع موضوع الحصانات والامتيازات الدبلوماسية ضمن المواضيع المشمولة بالتقنين باعتبار أن إبرام اتفاق دولي بخصوصها لا مبرر له لصعوبة تحقيقه .

4 - مجهودات الأمم المتحدة: حيث صدر مشروع لجنة القانون الدولي من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1952 للمباشرة بتقنين موضوع العلاقات والحصانات الدبلوماسية ، وتوصلت اللجنة الى وضع مشروع اتفاقية دولية في ذلك الشأن وتم طرحه في مؤتمر الأمم المتحدة للعلاقات والحصانات الدبلوماسية الذي عقد عام 1961 في فيينا وتوصل المؤتمر الى إبرام اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية عام 1961.

5 - اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية : 1961 نصت الاتفاقية على أن الرضا المتبادل هو أساس إنشاء العلاقات الدبلوماسية وعدد الوظائف التي تقوم بها البعثة وتناولت الاتفاقية تكوين البعثة والمكاتب التابعة لها و إخطار وزارة الخارجية للدولة المعتمدة والتأكد من قبول تلك الدولة للشخص الذي سيعين رئيس للبعثة ، كما حددت الاتفاقية فئات رؤساء البعثة ودرجات ترتيبهم وما لهم من حقوق وامتيازات وحرمة الأشخاص والممتلكات وحرية التنقل والاتصالات والحصانة القضائية ، ونصت الاتفاقية على الواجبات والالتزامات المفروضة على أعضاء البعثة تجنباً لاستغلال الحصانات والامتيازات للمصالح الشخصي وغيرها من الأمور ، وتقتصر الاتفاقية على أحكام البعثات الدبلوماسية الدائمة وأما البعثات الخاصة فتم الاتفاق على أن تكون لها اتفاقية مستقلة ، وقد الحق بالاتفاقية ببروتوكول اختياريان حول موضوعي اكتساب أعضاء البعثة الدبلوماسية لجنسية الدولة المعتمدين لديها بموجب تشريعها ، والبروتوكول الآخر يتعلق بالتسوية الإلزامية للمنازعات الناشئة عن الاتفاقية.

الفرع الخامس: فتاوى واجتهادات المحاكم :

تعتبر اجتهادات وفتاوى المحاكم كمصدر للقانون الدبلوماسي على مستويين الأول على المستوى الدولي والمقصود بها الفتاوى والآراء الاستشارية الصادرة عن محكمة العدل الدولية ، و جدير بالذكر أن محكمة العدل الدولية تختص بالمنازعات الناشئة بين الدول بشرط موافقة الدول المعنية لإحالة النزاع الى المحكمة وتشمل النزاعات كل ما يتعلق بتفسير معاهدة من المعاهدات أو في تحقيق واقعة من الوقائع التي

تعتبر خرق لالتزام دولي ، وحول أي موضوع له صلة بالقانون الدولي وحول مدى التعويض ونوعه نتيجة خرق أي التزام دولي . أما المستوى الثاني لفتاوى المحاكم فهو على الصعيد المحلي.